

## الجزائر تفرض أول ضريبة على الثروة والعقارات

حجم موازنة العام المقبل ستبلغ نحو 118.6 مليار دولار، ويعجز بقدر بحوالي 13 مليار دولار.

ويعد النفط والغاز مصدران أساسيان للاقتصاد الجزائري وانعكس تراجعهما سلبا على الخزينة العامة لانعدام مصادر التمويل الإضافية.

ويصدر النفط والغاز 94 بالمئة من إيرادات التصدير و60 بالمئة من الموازنة، لكنها انخفضت بنسبة 6.3 بالمئة إلى 17.65 مليار دولار في النصف الأول من هذا العام، إذ عمل استهلاك الطاقة المتزايد على تناقص الصادرات.

ورغم صعوبة الأوضاع خيرت الحكومة في الموازنة الجديدة الحفاظ على السلم الاجتماعي وعدم المساس بالدعم، حيث سيظل دون تغيير أي عند 8.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتبلغ كلفة النفقات الاجتماعية تحت باقطة الدعم نحو 16 مليار دولار. وتدعم الدولة كل المواد تقريبا من السلع الغذائية الأساسية إلى الوقود والإسكان والدواء.

ولرأب الصدع في الموازنة القادمة، ستفتح الجزائر الأبواب أمام الاقتراض من أسواق المال الدولية مرة أخرى بعد سنوات، من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية "المربحة".

وكانت الجزائر قد وافقت الاقتراض من الخارج في العام 2005، وقررت دفع جميع ديونها الخارجية التي كانت في حدود 30 مليار دولار في 1999، وهي الآن أقل من 4 مليارات دولار.

وتضمن مشروع الموازنة قرارات جديدة تهدف للدفع بالاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة للشباب بغرض الدفع نحو تنوع مصادر التمويل.

دفع اتساع تداعيات تراجع العائدات النفطية على الجزائر، الحكومة إلى الدخول في مغامرة تطبيق ضرائب جديدة للمرة الأولى تشمل الثروة والعقارات بعد عجزها عن توفير مصادر بديلة للتمويل بما يخفف الضغوط على المالية العامة، في وقت تتصاعد فيه المخاوف من تواصل الاحتجاجات الاجتماعية.

لكن تم صرف النظر عن الخطة خشية إثارة المواطنين الذين مروا بظروف معيشية صعبة منذ تدرج أسعار النفط الخام في منتصف 2014، وسرعان ما تطورت الأحداث ليضغط الحراك الشعبي على النظام وانتهى المطاف بإسقاطه.

ويقول الخبير الاقتصادي بشير مصيطن إن الضريبة المنتظرة سوف تحقق التوازن في توزيع أعباء الأمانة الاقتصادية بين الجزائريين، وأنها ستحقق مداخيل إضافية لخزينة الدولة.



سامي عقلي

أي زيادة للضرائب في هذا الظرف رسالة سلبية للمستثمرين

ووافق مجلس الوزراء الأحد الماضي، على مسودة موازنة 2020 تتضمن خطة لخفض الإنفاق العام بنسبة 9.2 بالمئة والسعي للحصول على قروض أجنبية للحد من الضغط على الخزينة العامة.

ويواجه البلد العضو في منظمة (أوبك) صعوبة في توفير مصادر تمويل جديدة لاقتصاده بعد تراجع عائدات الطاقة خلال النصف الأول من هذا العام إلى 6.3 بالمئة أي ما يعادل 17.65 مليار دولار.

ووفق وثيقة الموازنة التي كشفت عنها الحكومة مطلع هذا الشهر، فإن

الجزائر - حذرت أوساط الأعمال الجزائرية من خطط الحكومة لفرض ضرائب على الأثرياء وقطاع العقارات في موازنة العام المقبل.

وتعتزم الجزائر تطبيق ضرائب على هذين البندين لأول مرة في مواصلة مساعيها لراب الصدع، الذي خلفه تراجع عائدات النفط وشجع مصادر التمويل مما سبب استنزافا للمالية العامة نظرا لارتفاع حجم الإنفاق.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، سامي عقلي، قوله خلال فعاليات النسخة الخامسة للجامعة الصيفية التي ينظمها المنتدى إن "أي زيادة في الضرائب خلال هذا الظرف يعتبر رسالة سلبية للمستثمرين وللاقتصاد بشكل عام".

أما عن الضريبة على الثروة، فأكد أن المنتدى لطالما كان مع المشاركة شريطة أن تتم في الوقت المناسب، لأن المؤسسات تعيش حاليا صعوبات مالية لا تسمح لها بتسيير رواتب موظفيها.

وقال إن "الاقتصاد في مرحلة صعبة ولا يوجد هناك قطاع استثنىته الأزمة التي تعيشها الجزائر".

وكانت الجزائر قد طرحت العام الماضي استحداث ضريبة على الثروة تتراوح بين 1 و3.5 بالمئة للثروات التي تتجاوز نصف مليون دولار، وهي تستهدف نحو 4 ملايين جزائري.

## الاقتصاد التركي في مرهق نيران العقوبات الغربية

### سياسات أردوغان ضد جيرانه العرب تضاعف تهديدات انهيار الليرة



اقتصاد تحت وابل من الضغوط

ويبدو أن مشكلة الاقتصاد التركي ستفاقم نحو الأسوأ بعد أن اتفقت حكومات الاتحاد الأوروبي أمس على وضع قائمة بعقوبات اقتصادية تستهدف عمليات التفتيش التركية عن النفط والغاز في مياه المتوسط قبالة قبرص.

وعبر وزراء الخارجية الأوروبيون عن "كامل تضامنهم مع قبرص" في بيان صدر خلال المباحثات في لوكسمبورغ. وطالب الوزراء منسقة السياسة الخارجية الأوروبية فيديريكا مويريني "بالطرح الفوري" مقترحات لاتخاذ إجراءات تقييمية تستهدف أفراد متورطين في أنشطة التفتيش.

ويمكن أن تشمل الإجراءات حظرا على السفر لسواحل الاتحاد الأوروبي وتجميد أصول وغيرها من العقوبات التي قد تضعف بشكل أو بآخر الاقتصاد التركي.

وتطالب نيقوسيا شرعاها الأوروبيين باتخاذ إجراء عقب أن نشرت تركيا سفينتين للتفتيش في المياه، التي تعتبرها قبرص جزءا من منطقتها الاقتصادية الخاصة. وتقول أنقرة إن أنشطتها للتفتيش متوافقة مع القانون الدولي.

وجاءت محاولة التفتيش التركية الأخيرة قريبة من حقل جلاوكوس-1، الذي يبعد نحو 70 كيلومترا عن السواحل القبرصية، ما يمثل انتهاكا واضحا لحقوق الامتياز التي حصلت عليها شركتا إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي نشاط تركيا في السواحل القبرصية غير قانوني. وقد دفع ذلك إلى توتر العلاقات، المتوترة بالفعل، مع أنقرة بشكل غير مسبوق.

وكان الاتحاد الأوروبي قد اضطرت في يوليو الماضي، لاتخاذ إجراءات عقابية ضد تركيا وتعليق المفاوضات بشأن اتفاق طيران وأمور أخرى.

وعززت القمة السابعة لحوار الطاقة بين مصر واليونان وقبرص التي عقدت في القاهرة الأسبوع الماضي، جبهة التصدي لأطعام تركيا في موارد النفط والغاز في شرق المتوسط، والتي تلقى دعما عالميا لتكوين مواجهة لانتهاكات أنقرة للمياه الإقليمية القبرصية.

ويقول متابعون، إن أهمية القمة تأتي كونها متزامنة مع ظهور كتلة دولي صاعد ضد التحركات التركية في المنطقة، ما جعل المنتدى جبهة لتقويض كل الاطماع في مكان الطاقة هناك.

ومن الواضح أن أنقرة اليوم في حفرة عميقة بسبب ارتفاع الديون وتزايد حالات التخلف عن سداد التزاماتها المالية.

ولم يعد أمام الحكومة التركية سوى الاقتراض بأسعار فائدة باهظة في ظل تراجع الثقة بالاقتصاد التركي وتواصل نزوح المستثمرين عن البلاد.

وضعت المغامرة العسكرية التركية في سوريا، الاقتصاد التركي في مرهق النيران بعد أن لوححت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على أنقرة، الأمر الذي أثار قلق الأسواق والمستثمرين ودفع الليرة إلى خسائر باهظة.

إسطنبول - هيمى القلق والغموض على الأسواق والأوساط الاقتصادية التركية في ظل اقتراب شبح فرض عقوبات قاسية على أنقرة بسبب مغامرتها العسكرية الخطرة في شمال شرق سوريا.

ولوححت الإدارة الأميركية بفرض عقوبات على اقتصاد البلاد، الذي يعاني من الركود واختلالات مالية، الأمر الذي يمكن أن يدفعه إلى حافة الانهيار.

ويقول محللون إن العقوبات الغربية المحتملة يمكن أن تدفع البلاد إلى أزمة أقسى من تلك التي عانت منها في العام الماضي بسبب عقوبات أميركية وأدت إلى فقدان الليرة لأكثر من 30 بالمئة من قيمتها.

وانسعت خسائر العملة التركية أمس لتصل إلى أكثر من 5 بالمئة منذ الأسبوع الماضي 5.93 ليرة للدولار في وقت تراقب فيه الأسواق نتائج مغامرة الرئيس رجب طيب أردوغان.

وهذا التراجع هو الأعلى في حوالي أربعة أشهر بعد انسحاب القوات الأميركية من شمال شرق سوريا وشن أنقرة هجمات ضد القوات الكردية هناك.

ويأتي انحسار الليرة التركية بعد أن أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أمس أن "عقوبات صارمة" ضد أنقرة يمكن أن تصدر قريبا، وذلك ردا على الهجوم العسكري التركي ضد القوات الكردية في شمال سوريا.

وقال ترامب في تغريدة "عقوبات صارمة ضد تركيا قادمة"، لكن لم يذكر المزيد من التفاصيل حول طبيعة تلك العقوبات.

5 **بالمئة نسبة تراجع قيمة الليرة مقابل الدولار منذ شن أنقرة هجوما عسكريا على سوريا**

ومنذ إعلانه الأسبوع الماضي عن سحب القوات الأميركية من مواقع على الحدود التركية السورية، يعطي ترامب إشارات متناقضة مع تأكيد على أن الأميركيين يجب أن يحرروا أنفسهم من حروب الشرق الأوسط، مهددا تركيا في الوقت نفسه بـ"تدمير اقتصادها".

ورغم أن العقوبات تبدو أقوى أدوات الردع فمن الممكن أيضا أن تفكر واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون في فرض حظر على مبيعات السلاح وفي التهديد بتقديم مرتكبي جرائم الحرب للمحاكمة.

## نوبل للاقتصاد تكافئ أساليب مكافحة الفقر

جانج دولفو وسندھيل موليناثان، وهو أحد الباحثين في شركة ابتكارات لمكافحة الفقر، وعضو في اتحاد النظم المالية والفقر.

وستتقاسم الفائزون الثلاثة قيمة الجائزة البالغة حوالي 9 ملايين كورون سويدي أي ما يعادل نحو مليون دولار.

ويقول مختصون إن اتجاه منح جائزة نوبل للاقتصاد أصبح أكثر تنوعا في السنوات الماضية ويميل إلى مكافأة الأبحاث الأكثر شمولية وأصبح خيار الفائزين أكثر انتقائية.

وتعرف جائزة الاقتصاد، وهي أحدث جوائز نوبل، رسميا باسم جائزة بنك السويد للعلوم الاقتصادية في ذكرى ألفرد نوبل التي انشئت عام 1968 للاحتفال بذكرى مرور 300 عام على تأسيس بنك السويد.

ومنحت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم جائزة الاقتصاد في العام الماضي، إلى الأميركيين وليام نوردهاوس وبول رومر عن أعمالهما في دمج الابتكار والتغير المناخي بالنمو الاقتصادي.

كللت جائزة نوبل للاقتصاد أمس أعمال ثلاثة أميركيين لدورهم الكبير في ابتكار أساليب جديدة لمكافحة الفقر حول العالم رغم الصعوبات التي لا تزال تعترض المجتمع الدولي بشأن الحد من هذه المشكلة نتيجة لعدة ظروف متداخلة، في الوقت الذي يتزايد فيه تعداد سكان الأرض بشكل مطرد.

لم أكن أعتقد أنه من الممكن الفوز بجائزة نوبل في مثل هذه السن".

وأضافت إن "جائزة نوبل للاقتصاد مميزة عن الجوائز الأخرى بحكم أنها تعكس تغيرا في الاقتصاد العالمي، وأن هذا الأمر يستغرق عادة وقتا" قبل أن يتم تطبيق النظرية في المجال العملي.

وأعمال هذه الخبيرة حولت لها في العام 2013 أن يختارها البيت الأبيض مستشارة للرئيس باراك أوباما بشأن مسائل التنمية عبر انضمامها إلى اللجنة الجديدة من أجل التنمية العالمية.

أما بانرجي المولود في عام 1961، فهو أستاذ بمؤسسة فورد الدولية للاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وقد شارك في تأسيس مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر إلى

ستوكهولم - اختتم موسم جوائز نوبل 2019 في العاصمة السويدية ستوكهولم أمس بمنح ثلاثة أميركيين جائزة الاقتصاد لدورهم في مكافحة الفقر على مستوى العالم.

وأعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم فوز الأميركي أهبجيت بانرجي المولود في الهند والفرنسية الأميركية أستر دولفو والأميركي مايكل كريم بالجائزة.

وقالت هيئة التحكيم إن الخبراء الثلاثة كوفئوا على "إدخالهم مقاربة جديدة للحصول على أجوبة موثوقة حول أفضل وسيلة للحد من الفقر في العالم".

وفي منتصف التسعينات أثبت كريم (54 عاما) الأستاذ في جامعة هارفرد "إلى أي حد يمكن أن تكون هذه المقاربة قوية عبر استخدام تجارب ميدانية لاختبار مختلف المبادرات التي من شأنها تحسين النتائج المدرسية في غرب كينيا".

وبعد ذلك قام بانرجي ودولفو بدراسات مماثلة حول مسائل أخرى بعدة دول. وبيانت طريقتهم للأبحاث التجريبية تهيمن على الاقتصاد التنموي.

وذكرت الأكاديمية بأنه "رغم التحسن الأخير والمهم، يبقى أحد التحديات الأكثر إلحاحا للبشرية هو خفض الفقر في العالم ويكمل أشكاله".

وفق تقديرات البنك الدولي، فإن نحو 700 مليون شخص على سطح كوكب الأرض يعيشون في الفقر من بين حوالي 7.5 مليارات نسمة.

وتعتبر دولفو (46 عاما) أستاذة الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا حيث يدرس زوجها أيضا، من بين الخبراء الأكثر شهرة في العالم وخصوصا في الولايات المتحدة.

وقد حصلت دولفو، وهي ثاني امرأة تتناول جائزة نوبل للاقتصاد، في العام 2010 ميدالية جون بيتس كلارك. وقالت الخبيرة الاقتصادية التي أصبحت أصغر الفائزين بجائزة نوبل للاقتصاد إنه "شرف عظيم لي. صراحة

### جائزة نوبل للاقتصاد 2019

الخبراء الثلاثة كوفئوا على "إدخالهم مقاربة جديدة للحصول على أجوبة موثوقة حول أفضل وسيلة للحد من الفقر في العالم"

**مايكل كريم**  
أميركي  
54 عاما

يُدرس في جامعة هارفرد (الولايات المتحدة)

**إستر دولفو**  
أميركية-فرنسية  
46 عاما، ولدت في باريس، فرنسا

تُدرس الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (الولايات المتحدة)

**أهبجيت بانرجي**  
أميركي  
58 عاما، ولد في مومباي، الهند

يُدرس في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (الولايات المتحدة)

حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة هارفرد

معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

هارفرد

المصدر: nobelprize.org | الصور لفرانس برس/يونيون ناسيونال ناسيونال